المنتدى السياسي الإقتصادي الإجتماعي
Political Economic Social forum

لقاء المجلس المركزي للمنتديات

٢٦ - ١١ - ٢٠٢٢

"البيان الختامي"

نجتمع اليوم، بعد مرور أربع سنوات على تشكيل أول منتدى في منطقة البقاع، ضمن منتديات تلاحقت تكاتفاً وتضامناً تباعاً بهمّة شبابٍ وطنيّ، وكانت سبّاقة في الانخراط ضمن الثورة على السلطة الفاسدة بجميع رموزها منذ ١٧ تشرين الاول ٢٠١٩، فتحمّل شبابها ما تحمّل من توقيفات وملاحقات وفبركات وتنمّر إعلامي وافتراءات وتخوين طوال تلك الفترة ...

رغم كل ذلك، شكّلت المنتديات "رأس حربة" في مواجهة أدوات السلطة في كل ساحات الثورة: من الشمال إلى الجنوب، من صيدا إلى بيروت مروراً بالبقاع... في حينه، كان عمر المنتديات حديثاً، لم يمضِ على تأسيسها آنذاك سوى أشهر معدودة، ومع ذلك زرعت القلق في نفوس الكثيرين الكثيرين داخل السلطة وخارجها من منظومة الفساد والتخريب، التي ما زالت تهدّد مصير اللبنانيين وتغامر بمستقبلهم حتى الساعة.

بتاريخ اليوم، السبت ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٢، عقد "مجلس المنتديات المركزي" اجتماعه الخامس، وضمّ جميع منسقي منتديات الأقاليم، إضافةً إلى منسق المنتدى الحقوقي ومنسق منتدى الأعمال وسائر أعضاء المجلس المركزي، فصدر عن المجتمعين البيان التالي:

لا تزال "منظومة الخراب" المتمثلة بتحالف "الميليشيا مع الفاسدين"، تفتك باللبنانيين وتحاول، مرة جديدة، إعادة إنتاج نفسها لتُجهز على ما تبقى من هيكل الدولة العظميّ. إن كان من خلال تعطيل الاستحقاق الدستوري لانتخاب رئيس للجمهورية مؤمِن بسيادة لبنان واستقلاله عن أيّة وصاية داخلية او خارجية، أو من خلال إصدارها لقرارات شعبوية على حساب الاقتصاد الوطني، شبيهة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب الذي اتخذته قبيل الانتخابات النيابية ٢٠١٨ وقبل الانهيار الكبير، أو من خلال مقايضة ثروات لبنان برفع العقوبات عن هذا وذاك من الفاسدين، وإبقاء الميليشيا كـ"ضامن" لعدم قيامة الدولة اللبنانية من تحت الأنقاض.

ترسيم الحدود

تتوقف المنتديات عند إتفاقية ترسيم الحدود مع الكيان الصهيوني، وما سبقَها وواكبَها وتلاهَا من بياناتٍ وخطابات، تبيعُ اللبنانيين إنتصاراتٍ وهميةٍ واهية، أو "سمكاً في البحر". هي في الحقيقة إستسلامٌ تام للمشيئة الأميركية، وتقديمٌ للمصلحة الإسرائيلية على حساب ثروتنا وحقوقنا، مقابلَ وعودٍ برفع العقوبات عن سارقي الخزينة العامة وأموال اللبنانيين.

وخير دليل على أنّ هُمومَ المنظومة كانت الإسراع في ترتيب صفقة مع الاسرائيليين وليس ترسيم حدود الدولة البحرية، هو عدم الاكتراث إلى ترسيم الحدود البحرية مع سوريا شمالاً، وترك ثرواتنا هناك تُنهب كالمال السائب.

دستور الطائف

على الرغم من تأييد المنتديات لفكرة "اللامركزية السياسية"، وهي مدرجةٌ ضمنَ مشروعِها السياسي. إلاّ أنّها ترفض أشكال الدعوات الظاهرة والمستترة كافة، إلى "مؤتمر تأسيسيّ" من أجل صياغة دستور جديد للدولة قبل إستعادة الدولة نفسها، وقبل إعادة التوازن السياسي في لبنان على قاعدة عدم الاستقواء بسلاح الميليشيات والغَلَبَة الإقليمية الظرفية الناتجة عن "عربدة" إرهاب النظام الإيراني المتفلت من أيّةِ عوائقٍ وأيّة محاسبةٍ دولية.
من هذا المنطلق، تطالبُ المنتديات بتطبيقٍ كاملٍ بنود "إتفاق الطائف"، باعتباره "وثيقة وفاق وطنيّ"، لا سيما البنود المعطلة، وفي مقدمتها نزعُ سلاحِ الميليشيات من دون استثناء، وحصر صلاحية ومهام الدفاع الوطني بالجيش اللبناني دون سواه.
في الوقت عينه، ترفضُ المنتديات أن يتحولَ مطلبَ "إلغاء الطائفية السياسية" إلى سلاحٍ بيد البعض لترهيب وتهديد وتخويف باقي اللبنانيين. ونذكّرُ بأنّ البندَ المتعلق بإلغاء الطائفية السياسية، يقتضي أن يُقترن بخطواتٍ دستوريةٍ مسبقة، منها إقرارُ قانونِ انتخابٍ من خارج القيد الطائفي وإقرار مشروع اللامركزية الإدارية الموسعة، وحلُ الميليشيات، وإنشاء مجلس شيوخ، تتمثل فيه الطوائف اللبنانية المختلفة، بما يحفظ التعددية الدينية والثقافية وحقوق المكونات كلّها.

في العدالة والسجون

تتابعُ المنتدياتِ حالات الوفيات المتكررة، التي تضاعفت مؤخراً داخل سجنيّ رومية والقبّة، جراء سوءِ العناية الطبية والصحية والإهمال المتمادي. هذا الأمر جعلَ من زنازين السجون في لبنان غرفَ إعدامٍ جماعية.

وبدلًا من أن تبادرَ الدولة إلى معالجة هذه الفاجعة، عَمَدَت إلى قذفِ وظيفتها في تحمّل أعباء وتكاليف رعاية السجناء إلى عوائلهم، الذين لا قدرةَ لمعظمهم على تكبّدِ تلك النفقات، الأمر الذي زادَ في ظروف السجناء وأسرهم بؤساً وسوءاً، وخصوصاً في ظلِ الأوضاع المعيشية المتردية.

من هذا المنطلق، تجدّدُ المنتديات دعوتها إلى ضرورة العملِ على تخفيفِ أعدادِ السجناء، من خلال الاسراع بمحاكمة الموقوفين من دون مماطلة، وكفّ يد القضاء العسكري عن الملفات التي تم العبث بها سياسيًا وكيدياً، واستهدفت أشخاصًا ومجموعاتٍ محدّدة تِبعاً لمعتقداتهم السياسية أو هويتهم المجتمعية... وكان آخرهَم أبناءُ عشائرِ خلدة المنسيين.

تدين المنتديات تسليم السلطات اللبنانية المواطن العراقي عبدالله ياسر سبعاوي إلى سلطات بلاده، التي لم تقدم حتى الساعة أيّ أدلة تثبت تورطه في أعمال إجرامية. وتعتبر عملية التسليم غير قانونية ومخالفة لاتفاقية مناهضة التعذيب التي وقع عليها لبنان، ولهذا تطالب بفتح تحقيق مستقل حول ملابسات عملية التسليم وما سبقها.

إنّ المنتديات التي تتمسكُ بمبدأ "عدم الإفلات من العقاب"، تعتبرُ أنّ غالبية السجناء الذين أحيلوا سابقاً إلى المحكمة العسكرية بتهمة الارهاب، هم سجناءُ رأيٍ. ولا ترقى أفعالهم إلى العمل الارهابي أو الجرائم الخطيرة، ولا ينتمون إلى المنظمات المصنفة إرهابية وفقَ القانون الدولي. وهنا لا بدّ من إعادة النظر بتلك الأحكام وحيثياتها ومدى ملائمتها للواقع والقانون... في الوقت الذي يُطلق سراح ميشال سراج اعترافه بشروعه بأعمالٍ إرهابية، كان من شأنها أن تنسفَ السِلمَ الأهلي في كل لبنان، وفي الوقت الذي جرى فيه تهريبُ مرتكبي مجزرة مسجدي السلام والتقوى في طرابلس، وإخراجُ العملاءِ أمثال عامر الفاخوري بموجب التسويات السياسية، وإفلاتُ قتلة الرئيس رفيق الحريري ورفاقه والمتسببين بجريمة تفجير مرفأ بيروت من العقاب.

من هنا، تجددُ المنتديات مطلَبَها بضرورة تعديلِ قانون القضاء العسكري، وحصرِ صلاحية المحكمة العسكرية باتخاذ التدابير المسلكية بالعسكريين فقط، وكفّ يدها تماماً عن محاكمة المدنيين. كما تطالبُ بضرورة إقرارِ قانون لتعويض المتضرر من التوقيف والاعتقال التعسفي. وهنا أيضاً، نستغربُ صمتَ النواب "ممثلي الشعب" وصمتَ الإعلام عن حالات تم توقيف أصحابها، ممن ثَبُتت براءتهم بعد سنوات بسبب تحقيقات مبنية على الكيد السياسي أو التعذيب ... فهل نحن في دولة؟ أو في مصنع يعمل على إنتاج الناقمين على الدولة وعلى المجتمع؟!

في السلاح المتفلت والجرائم المتنقلة

نظرًا لغيابِ دور مجلس النواب في المساءلة، تسألُ المنتديات الأجهزةَ والمؤسسات المكلفة بحفظ الأمن والسلم الأهلي عن دورها في ملاحقة المعتدين على النظام العام من خلال الظهور المسلح، أو من خلال بروز تشكيلات عسكرية وشبه عسكرية رافقت إعلان تشكيلها بدون أن يشعر أصحابها بأيّ حرج من القانون. كما تسأل عن حالات الخطف والسلب والقتل، ولا سيما تلك التي طالت أبناءَ بلدة عرسال، ومنهم: حمزة عمر عودة، ومحمد علي رايد، وحسين صالح رايد، وعبد الرحمن عزالدين، واخيه محمد حسين عز الدين.

وتتوقف المنتديات أيضاً عند حادثة وفاة الشاب أحمد الرواس في بيروت، وتطالب الأجهزة الأمنية المعنية بفتحِ تحقيقٍ مبنيّ على الأدلة وتقارير المختبر الجنائي لكشف ملابسات الحادثة. كما تتوجّه إلى كل عوائل ضحايا السلاح المتفلت، بأحر التعازي والمواساة.

اللاجئون السوريون

توقفت المنتديات عند خطّة الحكومة اللبنانية لإعادة اللاجئين السوريين، الذين حمّلتهم المنظومة الحاكمة مسؤولية تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وعليه، نقول :

أولًا- إنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، سببه منظومة فاسدة تولّت السلطة لعقود، وعملت بالتكافل والتضامن في ما بينها، على نهبِ الخزينة العامة ونسجِ الصفقات و"البزنس السياسي"، لصالح رموزها وأحزابها وتياراتها، ثم انتقلت إلى نهب مدّخرات المودعين في المصارف، فعطّلت الخدمات العامة كافة، وحوّلت البلاد إلى ركنٍ من الجحيم... وهذا كلّه بمعزلٍ عن أيّة عوامل خارجية يُلقى باللائمة عليها.

ثانيًا- إنّ هذه المنظومة تتحملُ وحدَها حالَ الفوضى في ملفِ النزوح، من خلال رفضِها الدائم لإقامة مخيمات نظامية تحفظُ كرامةَ اللاجئين وسلامتهم، وتتيحُ للمنظمات الدولية معرفةَ أعدادهم الحقيقية، وفرزهم بين من هو سائحٍ مقيم، أو مهاجرٍ اقتصاديّ، أو لاجئٍ من جحيم إرهاب نظام الأسد، وآلة القتل والاعتقال والتعذيب حتى الموت.
ومن هنا يمكننا استخلاصَ هدفين خلف رفضِ السلطة اللبنانية معالجة هذا الملف بالشكل الذي أشرنا إليه:

الهدف الأول: من أجل تحميل اللاجئين السوريين كل الأزمات بدلاً من منظومة الفساد الحاكمة التي تتحمل المسؤولية وحدها.

الهدف الثاني: من أجل ترك الباب مشرعًا أمام أرقام غير حقيقية لأعداد اللاجئين، فيسهل على المنظومة الإتجار بهذه الأرقام وهذا الملف لدى الجهات الدولية المانحة.

ثالثًا- تستغرب المنتديات أن تبدأ خطةُ عودة اللاجئين الطوعية المزعومة من مخيمات عرسال، حيث يتحدر اللاجئون فيها من بلدات القلمون وأرياف حمص، وهي مناطق مدمرة بشكلٍ كامل أو جزئي، ومحتلة من عناصر ميليشيا "حزب الله" التي احضرت مقاتليها من لبنان إلى سوريا، وتسببت بتهجير جماعي لهؤلاء المدنيين.

بينما تترك السلطات اللبنانية الموالين لنظام الأسد يقيمون في لبنان، ويعملون فيه من دون أيّ مضايقات أو مراجعات أمنية، لا سيما أولئك الذين خرجوا بتظاهرات إنتخابية قبل مدّة، ويقصدون سوريا يعودون منها إلى الداخل اللبناني، في حين أنّ قوائمَ أسمائهم وحركةَ دخولِهم وخروجِهم موجودةٌ لدى الأمن العام اللبناني.

ولذلك، فإنّ خطّة الحكومة لإعادة اللاجئين، نضعُها في إطار "تصفية ملف اللجوء" لضمان بقاء الاحتلال. لأنّ إعادة اللاجئين اليوم إلى بلدات يحتلُّها "حزب الله" تحت شعار "المصالحة"، ليس إلّا تكريساً لاحتلال أراضي الغير... وهذا ما نرفضه تماماً. كما أنّ هذا السلوك يدخل في صلب عملية تصفية "حق السوريين بمعارضة نظام الاسد". بل تدخلٌ لبنانيّ صريح بملف مبني على "تنسيق أمني" لم ينقطع يوماً مع النظام السوري، الذي يرفضُ حتى الساعة الكشفَ عن مصيرِ أكثر من ٦٠٠ لبنانيّ مفقودين قسراً داخل سجونه.

هذا النظام الذي يرفضُ أيضاً تسليم القضاء اللبناني المتورطين باعمال إرهابية داخل لبنان، ويستمرُ بأعمال خطف مواطنين لبنانيين. وكان آخر جرائمه بحق المواطنين اللبنانيين، اعتقال منسق منتدى بيروت المحامي الاستاذ باسم حمد، الذي تم توقيفُه عند نقطة المصنع الحدودية، واقتيدَ الى زنازين جهاز الأمن العسكري في دمشق، وحُقّقَ معه على مدار يومين كاملين، على خلفية انتسابه الى المنتديات، وتزامناً كان الرئيس السابق ميشال عون يقلّدُ سفيرَ النظام "وسام الأرز الوطني"، قبل انتهاء مهمة الإثنين ومغادرتهما الوظيفة معاً.

ومن هذا المنطلق، تطالبُ المنتديات السلطات اللبنانية بتوضيح هذا الأمر بشكلٍ جليّ، وبالكشف عن ملابسات توقيف محامٍ لبناني والتحقيق معه بسبب أرائه السياسية، بدلًا من الاكتفاء بمنعه من دخول الأراضي السورية إن كان فعلاً شخصاً غير مرغوب فيه، مثلما تقتضي الأعراف الدولية!